

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232507

UNIVERSAL
LIBRARY



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله كان العلم الظاهر من كلام أحمسي ح من الحاشية وما شئت الحاشية ان العلم
 من البعدية ...
 تلي اعني قوله ...
 هذه الارادة ...
 صفة وايضا ...
 الارادة فال ...
 البعدية الذاتية ...
 الموصوف بالعلم حقيقة دون المعلوم فقد يكون تلك البعدية
 العقول المجردة وقد يكون تعاريفه بالبعدية الزائفة ايضا كما في العقول القارزة للابدان ...
 والحادث وتعد ...
 هذا ...

هي مكنات ايضا وهذا كل احد حتى البليد والصبيان كما اشار اليه الاعرابي البعرة
 في البعير وان فدام على المسير والسماء ذات اليمين والارض ذات الشمال فلو لا يدلان على
 كماله فان قلت يجوز عند العقل ان يصدر عن الواجب الفعل بالضرورة بلا علم فبمقدور العالم كمالها
 طام ثم اتيت بخلافه بهذا الدليل علم الواجب تعالى قلت مع ان المقر في التبره على سبيل الحق
 في الواجب ان اعلمه للمكنات كلها وانا العتق في الباطن فيضه ووسائل وجوده نقول ان النظم على
 عقل الاول الى العالم كذا نأتي به العقل في الايدى مقدم العقل على نفسه
 في النظم الكلي فيا سوي العقل ايضا في الاله الى الواجب تعالى واحد من الصائب
 الحكيم يعلم ما به ينظم ذلك النظم سواء كان المنظم منظم بالذات او بالواسطة وهذا النظم الناظر الى النظم الناظر
 هو نفسه والتحقيق انه استخراج هذا المقام في العلم كذا قال في الحاشي و لا باس ان لوطن
 بعض البسط ولو رد تحقيقات ميزه قلت عند هذا المقام في الفقيه الناظر فامة جليده نقول ان
 العلم الكلي للباري سبحانه عز اسمه بحسب التعميم يصور على الخارج منتهى في العلم الكلي والاطل و
 حتى الحق وهو البارى سبحانه علمه اما سيكون عين ذاته تعالى او جزؤه او خارجا عنه وفي الخارج تصوي
 ات امالات ما يكون مضمنا اليه او منتهى عامته او منفصلا عنه والاحتمالات الاربعة الاخيرة حلة
 ثبت الاول بالاطلان الاول فلما تقررت في مدارك الحكماء من اطلان الحجز له تعالى بالدلائل
 الطبيعية لا يركبها خوفا للاطتاب واما اطلان الثاني منها فهو ان الانضمامات يكون كسبها ما
 فان علم واحد لا يمكن لمعلومات متعددة تمازج كما هو مذموب اهل الانضمام كاشخين في نظر الكلي
 غير متناهية ولو كان لا نقبنا اذا لا تقبنة لا يجوز في علم البارى تعالى واللازم كمال
 في ذاته تعالى غير متناهية ثم هي لا شك انها متناهية ترتيبا بتعيين الاول والثاني
 والشك وكذا فان العلم المتعلق بالحدوث اليموي مثلا يكون اول العلم المتعلق بالحدوث في حد
 يكون تانيا والاعتق بعد ذلك ثالثا وكذا وهذا القدر من الترتيب في الصواب المتكلمة الغية المتناهية
 ذات الاله في كسب تجربان التطبيق والتصانف وسائر ابراهيم اطلال التسلسل وسباني ووجه

في العلم الكلي للبارى سبحانه علمه اما سيكون عين ذاته تعالى او جزؤه او خارجا عنه وفي الخارج تصوي
 ات امالات ما يكون مضمنا اليه او منتهى عامته او منفصلا عنه والاحتمالات الاربعة الاخيرة حلة
 ثبت الاول بالاطلان الاول فلما تقررت في مدارك الحكماء من اطلان الحجز له تعالى بالدلائل
 الطبيعية لا يركبها خوفا للاطتاب واما اطلان الثاني منها فهو ان الانضمامات يكون كسبها ما
 فان علم واحد لا يمكن لمعلومات متعددة تمازج كما هو مذموب اهل الانضمام كاشخين في نظر الكلي
 غير متناهية ولو كان لا نقبنا اذا لا تقبنة لا يجوز في علم البارى تعالى واللازم كمال
 في ذاته تعالى غير متناهية ثم هي لا شك انها متناهية ترتيبا بتعيين الاول والثاني
 والشك وكذا فان العلم المتعلق بالحدوث اليموي مثلا يكون اول العلم المتعلق بالحدوث في حد
 يكون تانيا والاعتق بعد ذلك ثالثا وكذا وهذا القدر من الترتيب في الصواب المتكلمة الغية المتناهية
 ذات الاله في كسب تجربان التطبيق والتصانف وسائر ابراهيم اطلال التسلسل وسباني ووجه

٤

١١

اشارة الى قول
 من ان الوجوه
 التي هي
 من جنسها
 لا يمكن ان
 يكون لها
 وجود
 في نفسها
 بل هي
 موجودة
 في
 غيرها
 ٩٤
 الذي
 في
 كتاب

المعنى الثالث والاربع والاربعون قوله هذه الحثية لا يكون قضيتها بمعنى ان القضية لا يعتبر في تعريفها ذلك
 فما قال السيدان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذين سمي قضيتهم على ما ينبغي والاشارة
 في تعلق التصديق بها هذه الحثية فيكون قوله العلم بها سمي تصديقا ايضا في محل اشفاق ان الظاهر
 يرجح الضمير تلك المفهومات مع الحثية فهو ايضا ليس على ما ينبغي فانهم قوله وسي فهم من ان يكون في
 هذه الكلام ان كان اخلاصت كلام كثير من المحققين في جواب المذكور في كلام الحثي يكون حاصلا ان
 كلام المحققين هذا باطل لا ينبغي بان يقول عليه ويحل ما هو الحق من العلم بحضوره ليس حصول الصدق و
 الاقرب في اجواب على هذا التقدير ان يقال ان المراد بالصدقة الحاصلة الصدقة الحاضرة بمعنى
 الاعم فمثل التسمين ونفي الحضور عن الحصول بالمعنى الاضطرر المتقابل فلا مشاقفة كما يقال ان التصديق
 تصور اعني بالمعنى الاعم ليس تصور اعني بالمعنى الاضطرر ان لم يكن اخلاصت كلامهم فالسؤال المذكور
 بطايره يكون فاسدا فان هذه المقدمة حيث لا يكون نقليا ولا عقليا اما الاول فظاهرا فان لم يخل
 تحت الفعل اما الثاني فلانه لو كان عقليا فاما ان يكون بدويا او نظريا ثابا بالبرهان الاول ظاهرا
 اطلاق كذا الثاني لانه لم يذكر به انه بعد واذا فسد السؤال فلا ينبغي ان العاقل ان يتكلم في
 عنق فهم قوله امر او جوابا ثم اتول ان كان الذي حصول صورة الشئ عند العلم به كما ينطق به عبارة
 الرسالة فالكلام المذكور فيها وفي كلام صاحب المطارحات فاضر عنه اما الاول فلان سلب الزوال
 لا يستلزم حصول الصورة فانه يتحقق بحدوث حالته من حالات الفسوخ كالم والمرة وغيره بما وحي
 بصورة واما الثاني فلان الادراك التقضي ليس صاحب المطارحات يجوز ان يكون حالته من اجزائها
 وايضا يجوز ان يكون سلبا عدو لثابتا في المحل وهما ليس الصورة
 وان كان الذي يعنى الزوال مطلقا فهو كان عدو لثابتا او سلبا سبطا كما هو المذكور في كتاب
 صاحب المطارحات فلا يتم دليل المذكور فلان الادراك الزوال عن حدوث ادراك يجوز ان يكون
 الادراك اجزوا لا ثابا متعلق به الزوال فان السلب متعلق بالسلب الثابت ولا ارتفع القضية ان لثابتة
 المتعدولة والسلبه المحمول من انها تتحققان بالضرورة نعم السلب سبطا متعلق بالسلب المتضرر

اذ هو غير لازم اذ لا يلزم من كون الادراك زوالا للادراك ان لا يوجد الادراك السابق مطلقا والسامع
 اللاحق بل لا يتبع مع اللاحق ما كان منوعا له فيجزان بحيث يصح مع اللاحق الادراكات السابقة التي
 يتم حلها بها الرفع مطلقا فلا يكون اللاحق رفعا له ايضا فلا يتحتم في اجتماعهما قوله لا الاستغناء
 السابقة اه وفيه نظر وحق فان السلب المحض للمزوم السلب الثابت عند وجود الموضوع وهو موضوع ههنا
 الذي هو موبق فان قلت موضوع الزوال هو الزائل عنى الادراك المنفرد بالتحقق وليس بوجوده قلت
 ان الادراك صفة المدرك ضرورية وزوالها ان كان منسوبا بالذات اليها على طريق السلب بسيط ولكنه
 منسوب الى محلها وهو الذم بالعرض من قبل وصفه الشيء بحال المتعلق على طريق السلب بسيط وهذا
 الا ترى ان السواء الزائل عن الجسم زواله صفة له بالذات على الطريق الاول ولكنه صفة للجسم بحال المتعلق
 على الطريقين الاخيرين فيقال لا وجود له ليس بوجوده الجسم وليس له سواد وان سالب السواد لا ادراك له كان
 زوالا للادراك السابق فمن الادراك انما يعتبر ذكرا كونه من حيث ان الزوال لها ذو فية منسوبا الى ذلك
 بمعنى ان سالب الادراك الاول من هذه الحجبية لا يزوم السابقة البسيطة المعدولة فيسقط كلامه
 بلا كلفة قوله بل لزوم تعاقبها اه ومبطل ما على طريقه المشايخ القائلين بحدوث النفس فطرية
 على طريق الاشرافين القائلين بحدوثها فلان مرتبة عقل اليوناني للفنس يتعلق بالبدن فيصير في كماله
 بالرجوع الى الوجود ان انحاره انما للضرورة الوجداني وهو كما ترى فان قلت يجوز ان يكون الصورة في
 سبيل الولادة على طريق قدم النفس ملتونة وسنورة تحت حجب استار العقلاء والاشغالات المتعلقة
 بتدبيرات البدن في مرتبة عقل اليوناني ثم مرتبة عقل الملكة فتشع في زوال واحد وادوار الصور
 في هذه المرتبة فتشع استار العقل بالملكة فيتحلى الصور العلمية فأت هذا تكلف محض وتفسد صرفا
 الضرورة شاهدة بان حصول الصورة كانت حصول الانحشاف بل هذا اثر لها من حيث حصولها
 واذ ليس في تلك المرتبة انحشاف كما يشاهد العائن في مرتبة الولادة او قريب منها فليس فيها صورة
 احاصلة فلو كان الادراك زوالا للادراك متيسل الادراك على سبيل التعاقب الى غير النهاية وبحوال
 ههنا ليجرب ان بان الحصر فانه من سبيل الولادة الى زمان الموت يحصل ادراكات غير متناهية متعاقبة

لا
 في انفسه اذ الزمان انما
 يحصل من سائر الوجودات
 قوله طارح
 النفس اليوناني في عبارة
 عن قولها نفس عن جمع الوجودات
 وانما سبب هذه الوجودات
 الوجود لان النفس المنفردة
 فيسلكها انما يتبعها في
 ان السلب كما انما يتبعها في
 كماله ما في صفة ههنا بل ما في
 صفة تلك الالات ككل النفس
 في تلك الالات من غير
 ١٨
 في صفة
 الوجودات والعلوم
 التي تحصل بها
 لان حصولها يتوقف
 على حصولها في
 وجودها في نفسها
 والاعمال في نفسها
 من قوله
 الوجودات التي
 بالرجوع الى الوجودات
 في نفسها في
 حصول النفس في
 عليها وبالحصول
 ولكن يكون في
 ولكن النفس
 الا في صفة
 في هذا العالم
 في سبيلها
 في سبيلها
 في سبيلها

بزمان وذل فالادراك الذي اعتبره علما زيدا مثلا يكون ارتفاعا لا ادراك عمر مثلا حال كون ذلك الارتفاع
 شخصيا بغيره كبر مثلا مع تقديره وتخصيصه بزمان شهر مثلا فعلم المتعلق بزيد به ووال علم عمر بحيث
 ير عليه زمان شهر فالاعدام بل سائر الاعراض كما يتخصص بالمثل كذلك يتخصص بالزمان كما اقر عندكم
 ان الزمان والمحل من شخصيات الاعراض والعدم الثابت من قبلها يتخصص ايضا فاصل الاشكال
 ان الادراكات يجوز ان يكون احداهما خاصة لادراكها خاصة فان قلت انما اعتبرنا في هذا الشئ كون
 لادراك زوال النفس لادراك مطلقا لا يتخصص بالقديم ووال زمان عليه قلت انما اعتبره فيه كون الارتفاع
 المذكور مطلقا اعم من ان يكون مخصوصا او مطلقا والابطل حصر الشقوق فان قلت قوله بغيره
 اجتماع اشخاص اجري الكلام بينها على سبيل التحقيق فهو غير تام فان الادراكات الزمانية يجوز ان يكون
 متعاقبة في الحصول فلا يلزم اجتماع التخصيص ان اجري على محاذاته كلام صاحب المطارحات في الشئ
 الثاني فهو تام وحاصله حينئذ ان يقول لصاحب المطارحات بان كلامك في الشئ ان في تمام عندك
 وهو مبني على اجتماع صفات غير متناهية سوى الادراك في النفس فحينئذ ذلك ان يقول في بطلان الشئ
 الاول انه يلزم اجتماع التخصيص فان الادراكات ايضا من صفات النفس فاذا اجتمعت فيها
 يلزم اجتماع التخصيص بالضرورة قوله والمصرح لم يردناه حاصله ان المصرح قطر الماء لوصف الانصاف
 فلم يرد من الادراك وصفه ونحوه فان الاصول الغير المتناهية لازمة لكلا التقديرين سواء كانت ادراكات
 صفات غير باو هي محال فلا حاجة الى التردد فان قلت في التردد بعض الفوائد لم يكن في غيره فلما في عدم
 التردد يحصل المقصود بطريق اخر وهو اقرب الى الضبط قوله لان الزائل الواحد ان في زواله التعليل دفعه
 مقدره وانما يلزم من كون الزائل احوال العلمين ان تجد العلم الذي يجوز ان يكون لزال واحد
 زوالا ان يحسب ما يتعد العلمان ووجه الدفع ان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد فان الزوال المتعدد
 وحدثه وتعدده تابع لوجه النسب اليه وتعدده واذا النسب اليه واحد فالنسب ايضا كذلك فان قلت
 ان الزائل الواحد يجوز ان يكون له جهات واعتبارات فالزوال المتعلق به جهة يكون علما زيدا
 به جهة اخرى يكون علما معروفا هكذا قلت تلك الجهات يكون غير متناهية فبازم ان يكون فيها نحو غير متناهية

قوله ان تقول ان
 مقتضيان احدهما ان
 ادراكات والادراكات
 على الارتفاع النفس
 الادراكات النفسانية
 الحكم النفساني
 ادراكات النفسانية
 حصول النفسانية
 الادراكات النفسانية
 الادراكات النفسانية
 الحكم النفساني
 مقتضى فان الاعراض
 تكون شيا من الاعراض
 فليس مقتضى التغيير
 وهو مقتضى الادراكات

٢١
 مقتضى فان الاعراض
 تكون شيا من الاعراض
 فليس مقتضى التغيير
 وهو مقتضى الادراكات

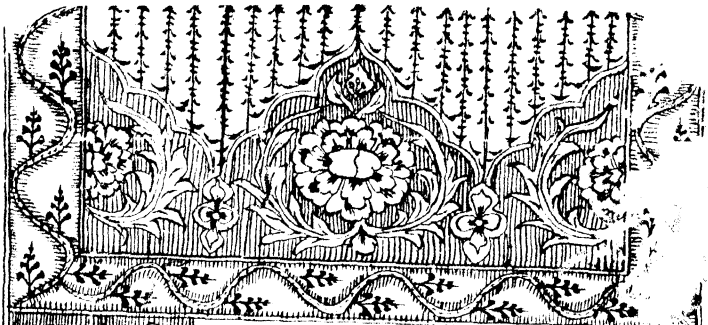
على سبيل الاجتماع فلو وقعت الصفات كلها على سبيل الاجتماع قبل ذلك لان لم يلزم محال الضياع انه
 محال بالبيان المذكور في الرسالة فلو توجه الدفع وحلها انه لا يلزم من معية الامكان اسكان المعية الارزقي
 ان اجزاء الجسم متصل كلوا احدهما يمكن فاما كانهما لا يمكن معيتها والاي يلزم للغاس التي ترد على
 النظام ان قيل ان الاستعداد التام لكل واحد من الادراكات حاصل للنفس في كل ان لا يمكن ذلك
 الا يكون الصفات المذكورة موجودة فيها على سبيل الاجتماع قلنا ان يريد بالاستعداد التام ان لا ينظر
 في وجود الادراك سوى والصفة الموجودة بانفضل فذلك ممنوع وان اريد غير ذلك فلا يلزم المدعى
 لا يقال حسن الوجود ومقدم على حسن عدمه الطارى في هذه الصورة ولا يتصور الابان تقدم جميع
 تلك الاور على كل واحد من الادراكات فخصم المقصود لانا نقول ان لا باقتضى الدورات الفلكية وانها
 بكل من تقدم بحسب على اجنس اما ان يرايه تقدم مجموع افراد اجنس الاول على مجموع افراد اجنس
 الثاني فهو ممنوع وان اريد تقدم كل واحد من الاول على كل واحد من الثاني فهو حاصل ولا يحصل المقصود
قوله بالمعنى الثاني او المعنى انها موجودة بالفعل فحجب يحجب فيه برهان الطيبين والصفات المنعومة
 ذلك من البراهين البطلية للتسلسل ولكن لا يثبت بهذا البطلان استراعية الاعاد لبعار احتمالها
 وموان يكون العدد من الامور العينية المتعاقبة كالالوان كحادثة في الخارج الى الازمانية على
 سبيل التعاقب **قوله** تكرر نوعهما اعلم ان الكلي المتكرر النوع عندهم عبارة عن ان يكون جهة
 عارضة له وجهة وجهة حصة وهكذا كوجود المفهوم والحشرة ليس كذلك الا ان يرايه ما يكون
 عارضا لنفسه ولو مع الغير وكذا الحصة ولو مع الغير فالحشرة عارضة لعشرات بالتحق الى العشرة وكذا
 عشرة عشرة عشرات وكذا او حينئذ حاصل الدليل ان العدد على تقدير كونه موجودا في الخارج يكون عارضا
 لذاته وكذا يكون عارضا لعرض ذاته وهكذا فخذ العروض اما ان يكون على طريق الاضمام والانسراع
 والثاني باطل فان الوجود والخارجي لا يكون امرا استراعييا والاول قضى الى الضمات غير متساوية
 الاستخاص المضممة الموجودة في الخارج مترتبة ترتيبا طبيعيا فيفضى الى التسلسل مستحيل فلا بد من ان يكون
 العدد امرا استراعييا وهو المطلوب **قوله** ولانه مركب من الاعاد اقول ان الحكم امتياز المعنى الاستراعي

قوله ذكره
 قبل ان يتصور
 الواقع لا الاثنى
 باطل من الغرض
 في الامر الغرض
 بطلان من ان لا
 الاصل لا يتصور
 وان على الحاصل
 وان على الحاصل
 الاعراض
 او يتصور
 تسلسل
 اعلان
 الوفاة
 كان او حقا
 آه على
 انه عارض
 فانه يكون
 في حقه
 على ما
 تلك
 حله
 من
 لا
 من
 لا
 من
 لا

ما عدا ذلك جهات ايضا **قوله** منان محصر العرضه ولكن ان تقول ما ادهم محصر العرض في النسخ محصرها
 في الخارج اى العرض في الخارج محصر في التسع بمعنى انه لا يوجد خارج التسع وان لم يوجد
 في كلها لعدم وجود بعضها هذا الجواب بخلاف لما ذكره المحشى راجح تحت قوله اللهم كما انسخني على من له
 ما لم **قوله** النقص بالوجوده وكذا الوجود ليس من العرض حقيقة فانه عبارة عن الوجود
 في الموضوع ومنه ان لقيام وجوده وحله وجوده في الحال وبالمسا كذلك على ما بين في موضعه فان
 له لو حضره كذا الوجود ساطر عن اول الامر ولا يحتاج الى العذر المذكور فانهم **قوله** ثم بهنا ^{بذلك} على
 انه هذا الاشكال مبني على مقدمات سلسة منها الحكم بالحققين لا يمكن الجواب عنه الا بصرف احد
 عن الظاهر اقرره على وجه تفصيل قد ذكرت في بعض احوالنا والباس بان بعيدة فتقبل ان
 المقدمه الاولى منها ان حصول الاشياء بالفضها في الذهن بقدر انقض بها المحققون منهم والثانيه
 ان نفس الشيء هو المعلوم بالعلم بالحصول الثالثه ان العلم والمعلوم متحدان بالذات في العلم
 العلم من مقوله الكيف والخامسه ان المقولات اجناس عاليه لا تدخل ما تية واحده بالذات في المقدمه
 سينا ولا يتعدو الاجناس لبيته واحده في مرتبه واحده وبعد ذلك مقول ان تصورنا مبهية بالجواب
 فيكون جوابه اني الحصول الذي يحكم المقدمه الاولى هي نفس المعلوم بحكم المقدمه الثانيه ويوتج
 بالذات مع العلم بحكم المقدمه الثالثه فيكون داخل تحت الكيف بحكم الرابعه فيكون امر واحد داخل تحت
 الجواب والكيف وهو محال بانخاسته **قوله** بالفرق بين القيامه آه هذا الجواب ذكره المحشى القوشجي في شرح
 التجربة وانت تعلم انه مبني على ان الحكم المقدمه الثالثه فتدبري الاشكال على انشائها عند التعميم فلا يصح الجواب
 جوابا اللهم الا ان يقال للعلم سبعين عنده الاول المعنى الصوره احاطة وهو المعنى الجازي الثاني
 بمعنى الشيء القائم بالذهن وهو المعنى الحقيقي للعلم عنده فتقول راجح ان ما هو جبر معلوم مراده انه معلوم
 بالعلم الحقيقي وان كان علما مجازيا بالمعنى الاول فعني مرتبه الحصول ايضا لجهتين هي الشيء من حيث هو
 اى مع قطع النظر عن الحصول في الذهن وجته انه حاصل فيه فالمرتبه الاولى معلوم للعلم الجازي الثانيه
 الثانيه علم مجازي ونظيره الجسم احاصل في المكان فانه من حيث هو جسم مطلق ومن حيث انه في المكان

قوله علم وهو ايضا
 في الخارج اى العرض
 ما عدا ذلك جهات ايضا
 في النسخ محصرها
 في الخارج محصر في التسع
 بمعنى انه لا يوجد خارج التسع
 وان لم يوجد في كلها لعدم
 وجود بعضها هذا الجواب
 بخلاف لما ذكره المحشى راجح
 تحت قوله اللهم كما انسخني
 على من له ما لم قوله النقص
 بالوجوده وكذا الوجود ليس
 من العرض حقيقة فانه عبارة
 عن الوجود في الموضوع ومنه
 ان لقيام وجوده وحله وجوده
 في الحال وبالمسا كذلك على
 ما بين في موضعه فان له لو
 حضره كذا الوجود ساطر عن
 اول الامر ولا يحتاج الى العذر
 المذكور فانهم قوله ثم بهنا
 على انه هذا الاشكال مبني على
 مقدمات سلسة منها الحكم
 بالحققين لا يمكن الجواب
 عنه الا بصرف احد عن الظاهر
 اقرره على وجه تفصيل قد
 ذكرت في بعض احوالنا والباس
 بان بعيدة فتقبل ان المقدمه
 الاولى منها ان حصول الاشياء
 بالفضها في الذهن بقدر انقض
 بها المحققون منهم والثانيه
 ان نفس الشيء هو المعلوم
 بالعلم بالحصول الثالثه ان
 العلم والمعلوم متحدان
 بالذات في العلم العلم من
 مقوله الكيف والخامسه ان
 المقولات اجناس عاليه لا
 تدخل ما تية واحده بالذات
 في المقدمه سينا ولا يتعدو
 الاجناس لبيته واحده في
 مرتبه واحده وبعد ذلك
 مقول ان تصورنا مبهية
 بالجواب فيكون جوابه اني
 الحصول الذي يحكم المقدمه
 الاولى هي نفس المعلوم بحكم
 المقدمه الثانيه ويوتج بالذات
 مع العلم بحكم المقدمه
 الثالثه فيكون داخل تحت
 الكيف بحكم الرابعه فيكون
 امر واحد داخل تحت الجواب
 والكيف وهو محال بانخاسته
 قوله بالفرق بين القيامه
 آه هذا الجواب ذكره المحشى
 القوشجي في شرح التجربة
 وانت تعلم انه مبني على ان
 الحكم المقدمه الثالثه فتدبري
 الاشكال على انشائها عند
 التعميم فلا يصح الجواب
 جوابا اللهم الا ان يقال
 للعلم سبعين عنده الاول
 المعنى الصوره احاطة وهو
 المعنى الجازي الثاني بمعنى
 الشيء القائم بالذهن وهو
 المعنى الحقيقي للعلم عنده
 فتقول راجح ان ما هو جبر
 معلوم مراده انه معلوم
 بالعلم الحقيقي وان كان
 علما مجازيا بالمعنى الاول
 فعني مرتبه الحصول ايضا
 لجهتين هي الشيء من حيث
 هو اى مع قطع النظر عن
 الحصول في الذهن وجته انه
 حاصل فيه فالمرتبه الاولى
 معلوم للعلم الجازي الثانيه
 الثانيه علم مجازي ونظيره
 الجسم احاصل في المكان
 فانه من حيث هو جسم
 مطلق ومن حيث انه في
 المكان

قوله فاما العلم
 قوله فاما العلم
 قوله فاما العلم
 قوله فاما العلم



بسم الله الرحمن الرحيم

الأمير الخالد في الصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه الجعير أما بعد فتقول
 القعيد ذنباً لله محمد وأعام الأمة اللهم جعل عاقبة خير من أولاه ان يهتدى به من اتبعه
 فقط الخبير فانظر وافية اولى الالباب بعين الانصاف وتجنبوا عن الجور والاعتقادات ويزود
 بين الخطا والصواب لتجروا بالثواب في يوم الحساب فيها انما اشترع في المعصوم وفي الصراح
 تخبرنا بالسركم وانه في الصحاح النخبة العالم المتقن وفي القاموس البحر والنخبة لسببها الحادق
 به العاقل المحرب المتقن الفطن البصير لكل شئ لانه خير العلم او قال الفاضل البهاري النخبة
 سبه الجاذق الماهر الفطن البصير كل شئ وقال الجابر بروي النخبة السليج في العلم كالمه الشجر اى عليه
 انما يقال نخبت الكتاب علما وبنيت العلم وقال الفاضل للكني في النخبة كبر النون العالم جمع
 الفنون مبالغة الناحية نخب العلوم علما وعلما وقال جدي دستاد استاذي قدوة للاقتين
 مولينا محمد مدين اسكند الله في اعلى عليين النخبة كبر النون والرار المبهمة الجاذق الماهر العاقل
 المحرب المتقن الفطن البصير كل شئ وهو ما خرد من النخبة سمي به لانه خير العلم او قال الجي و
 زبدة المحققين مولينا محمد ولى الله دس سره في حاشيته على شرح بداية الحكمة للصمد الشيرازي
 والنخبة كبر النون الجاذق الماهر العاقل المحرب المتقن الفطن البصير كل شئ لانه خير العلم او
 كذا في القاموس فما تقوه بعض انباء الدين في حاشيته على شرح بداية الحكمة للصمد الشيرازي
 بان ما خيل من النخبة كبر الجا العاقل المحرب المتقن كذا القاموس ثم كلامه بعبارة فقده مائة
 وبل منشاه الاجل مرجع الضمير في قول صاحب القاموس كبر سبها النون والجار كليهما
 لما كان كبر النون شايحاً على الافواه فطوى ذكره واما كبر الجا فكان من سبغات

طبيعية و متحررات قريحة فيض على ذاك ولا اظنك مرياني ان مرجح الضمير في
الفيروز ابادي هو النحر والنحر في معناه كسر نوتهما و هذا ظاهر غائية الظهور وال
خفي على ذلك النحر في قوله انه اقرا بلا امترا لانه قد ورث من
الي و اوستا في قوله به بصده تحقيق لفظ النحر في الواقع في كلامه
فكر في قوله في شرح كلام الفيروز ابادي بكسر ما بقوله
الفيروز ابادي هو النحر والنحر ونقل عبارة الفيروز ابادي
في قوله منصف في تدريس هذا المقرئ كيف اقري عليه قدس سره كذا وقال في كلام
بعبارة وهذا ايضا كذب بين لان من الكلام المنقول من مسودة حاشية المحقق في قوله
العجالة والكلام المهرى المنقول من السخافة لكون بعيد كما لا يخفى على من له عين في
اصحافه من الاجزاء الاربعة وليت شعري ما تحيل هذا المقرئ حفا وهذا الاقرار على النحر
السن عليه بوجهين احدهما اعطاء منصب المدرس في المدرسة السلطانية في
كان في فتح هذا و صار سببا تشهيره بين الطلبة الذين تباينها استفادته من حصن
في المعقول والمنقول في وقت كان تنهت نظره الى كلام المتأخرين اللهم الا ان قابل
جل مقصوده من الاقرارات على الاكابر ان تعظيمها عند العامة و يفتضح بها لدى
الخاصة فعوذ بالله من شرور الفسار من سيايات اعمالنا ثم اعلم انه يدل على وفور
عنه علم او ستاذي كثره لبعده عن غيره من مشر من فاستنار العالم
من فورش من شدة كماله الى يوم الدين فان كان احد من الناس ان يلقى التز
عليه فلا تحقيق في قوله من اصحاب العالمين كما هو على اقرار هذا البعض
ما سمعت من لسان البعض حفا به العلم من عذرية اعتراضا في حاشية هذا البعض على
شرح السلم للمحقق السديلي على بحر العلوم فكنت كتابا اليد استقرت منه ان في تصنيف
بحر العلوم وحدت هذا المطلب اجزبه فاطلع عليه فخر في جوابه انه ما نظرت في كتاب مصنف للبحر

